

# موجات حر قياسية تفضح عجز الحكومة عن حماية الكهرباء والمياه والغذاء في مصر



الخميس 11 يونيو 2026 01:30 م

حذر الدكتور محمد سليم عضو مجلس النواب في مصر من تداعيات موجات حر قياسية خلال عامي 2026 و2027 وطلب مناقشة سياسة الحكومة وجاهزية أجهزة الدولة لحماية الكهرباء والمياه والزراعة والصحة العامة

وتكشف هذه المطالبة الرسمية حجم ارتباك الدولة أمام أزمة مناخية صارت تضغط على حياة المواطنين مباشرة، بينما بقيت خطط الطوارئ أبطأ من تغيرات الحرارة وأقل وضوحاً من احتياجات الفئات الأكثر تعرضاً للخطر

## حرارة مبكرة تضغط على حياة المواطنين وتكشف ضعف الطوارئ

تشهد مصر تحولاً مناخياً واضحاً بعدما تحولت موجات الحر من حالة صيفية عابرة إلى ضغط يومي يغير سلوك المواطنين في الشوارع والمواصلات وأماكن العمل المكشوفة

ومع هذا التحول لم يعد الطقس خيراً عابراً في نشرات الأرصاد، بل صار عاملاً مباشراً في تحديد ساعات الحركة والعمل واستهلاك الكهرباء والمياه داخل المدن والقرى

كما تشير المؤشرات المناخية الأخيرة إلى أن موجات الحر تبدأ مبكراً وتستمر لأسابيع متواصلة بدلاً من أيام قليلة، وهو تغير يضاعف الخطر على الصحة العامة

ومن ثم حذر خبراء الأرصاد والبيئة من دخول مصر نطاق التأثيرات المباشرة للتغير المناخي العالمي، وهو تحذير يضع الحكومة أمام واجب إعادة بناء خطط الطوارئ

في هذا السياق تؤكد الباحثة سناء شريف، المتخصصة في الحوكمة البيئية، أن المدن الكثيفة تحتاج إلى مساحات ظل وتبريد كافية حتى لا يصبح السكان أكثر عرضة للأمراض المرتبطة بالحرارة

لذلك يكتسب حديث سناء شريف أهميته في المدن المصرية التي فقدت مساحات خضراء واسعة، لأن المواطن يواجه الحرارة داخل شارع أسمنت لا توفر فيه الحكومة حماية عمرانية كافية

وبالتوازي تؤثر موجات الحر على كبار السن والأطفال وأصحاب الأمراض المزمنة والعاملين في المواقع المكشوفة، وهي فئات لا تتحمل تأخر الإنذار أو ضعف خدمات الإسعاف والاستجابة

غير أن الحكومة لم تقدم حتى الآن خريطة معلنة ومفصلة توضح كيف ستتعامل المحافظات مع موجات حر طويلة، وكيف ستحمي العمال والطلاب والمرضى خلال الذروة اليومية

وبسبب هذا الغياب يظل المواطن أمام تعليمات عامة عن تجنب الشمس وشرب المياه، بينما تحتاج الأزمة إلى مراكز تبريد وأشجار ظل وتنظيم ساعات عمل ورقابة صحية

وعلى الأرض يربط السكان بين ارتفاع الحرارة وتراجع القدرة على الحركة في الشوارع، لأن الحرارة الممتدة تحول المواصلات والأسواق والأرصفة إلى مساحات مرهقة ومرتفعة المخاطر

## شبكة الكهرباء والمياه أمام اختبار الأحمال الثقيلة

على الصعيد التنفيذي يضع الارتفاع القياسي في درجات الحرارة ضغطا متزايدا على الشبكة القومية للكهرباء، لأن ملايين المواطنين يلجأون إلى أجهزة التبريد خلال ساعات طويلة

وبناء على ذلك ترتفع الأحمال اليومية على محطات الإنتاج والتوزيع، بينما تحتاج الحكومة إلى كشف واضح عن قدرة الشبكة على تحمل ذروات صيفية أكثر قسوة

كذلك تضغط موجات الحر على محطات مياه الشرب بسبب الطفرة في الاستهلاك المنزلي والزراعي، وهو ما يجعل إدارة الموارد المائية جزءا مباشرا من إدارة الأزمة المناخية

وفي هذا المحور يوضح الدكتور نادر نور الدين، أستاذ الموارد المائية والزراعة بجامعة القاهرة، أن ارتفاع الحرارة يزيد معدلات البخر ويضاعف احتياجات المحاصيل للمياه في بلد محدود الموارد

لذلك لا يمكن فصل أزمة موجات الحر عن ملف الأمن المائي، لأن كل درجة حرارة إضافية تعني ضغطا أكبر على الترع والمزارع ومحطات المياه وشبكات التوزيع

ثم تتسع المشكلة عندما تتزامن ذروة الاستهلاك الكهربائي مع زيادة الطلب على المياه، لأن أي خلل في الطاقة ينعكس على الضخ والتنقية والخدمات الأساسية بالمناطق السكنية

ومن هنا طالب النائب محمد سليم الحكومة بتوضيح مدى جاهزية الشبكة القومية للكهرباء وقطاعات الطاقة للتعامل مع الزيادة المتوقعة في الأحمال خلال السنوات المقبلة

كما طالب النائب بالكشف عن خطط الحفاظ على الموارد المائية وتعزيز كفاءة استخدامها، في ظل تحذيرات دولية من تأثر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالحرارة والجفاف

وبينما تتحدث الحكومة عن مشروعات طاقة ومياه ضخمة، تكشف موجات الحر أن الاختبار الحقيقي لا يقاس بحجم الافتتاحات بل بقدرة الخدمة على الصمود وقت الذروة

وعندما ترتفع الحرارة لأسابيع متواصلة يصبح انقطاع الكهرباء أو ضعف المياه خطرا اجتماعيا وصحيا، خصوصا داخل الأحياء الأكثر كثافة والأقل امتلاكاً لوسائل تبريد آمنة

## الزراعة والإنذار المبكر يدفعان ثمن التأخر الحكومي

في قطاع الزراعة تهدد موجات الحر إنتاجية بعض المحاصيل الاستراتيجية وتدفع إلى تغيير مواعيد الحصاد، وهو ما يربك سلاسل الإمداد المحلية ويزيد مخاطر ارتفاع الأسعار

وبسبب هذا التأثير طالب محمد سليم الحكومة بتوضيح الإجراءات المتخذة لحماية الأمن الغذائي وتقليل أثر التغيرات المناخية على القطاع الزراعي خلال السنوات المقبلة

كما حذر النائب من أن التقلبات المناخية الحادة قد تزيد استهلاك المياه في الزراعة، وهو ملف يرتبط مباشرة بالأمن القومي المصري وبقدرة الدولة على توفير الغذاء

وفي هذا الإطار يؤكد الدكتور نبيل الهادي، أستاذ العمارة بجامعة القاهرة، أن علاقة العمران بالطبيعة لم تعد قضية تجميلية بل شرطا لتخفيف الحرارة داخل المدن

لذلك يدعم رأي نبيل الهادي مطلب تطوير البنية الحضرية، لأن المدينة التي تفقد الأشجار والظل تزيد الضغط على الكهرباء والمياه والصحة وتترك السكان أمام حرارة قاسية

وعلاوة على ذلك شدد طلب المناقشة العامة على ضرورة تطوير نظم الإنذار المبكر والتنبؤ بالمخاطر المناخية حتى تستعد المحافظات للسيول والعواصف والأمطار غير المعتادة

ثم دعا الطلب إلى تقييم قدرة البنية التحتية وشبكات الصرف والمرافق العامة على مواجهة الظواهر الجوية المتطرفة، لأن السيول والعواصف لم تعد أحداثا نادرة

كذلك يشمل الملف حماية الفئات الأكثر تأثراً بالتقلبات المناخية، وهو بند لا يجوز أن يبقى في صياغات رسمية دون آليات تنفيذ محلية وتمويل واضح

ومن الناحية العملية تحتاج المحافظات إلى غرف أزمة قادرة على التحرك قبل وقوع الخطر، لا بعده، مع نشر تحذيرات مفهومة وجدولة العمل الميداني وقت الذروة

وبهذا المعنى لا تكفي الإحالة البرلمانية وحدها، لأن المواطنين يحتاجون إلى قرارات تنفيذية تتعلق بالكهرباء والمياه والزراعة والصحة والمواصلات والتعليم